الأمم المتحدة

A/56/755–S/2001/1256

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 December 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ٦٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، موجهة إليكم من سعادة السيد أيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأكون ممتنا إذا عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت باماير
السفير
الممثل الدائم

271201 271201 01-71582 (A)
0171582

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

أتشرف بأن أشير إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو الإدارة القبرصية اليونانية في الجلسات العامة للجمعية العامة أيام ٨ و ١٣ و ١٤ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. فهذه البيانات تتضمن ادعاءات زائفة ضد بلدي. ولذلك، أود الرد على هذه الادعاءات وتصحيح الصورة.

لقد حاول ممثلو الإدارة القبرصية اليونانية مرة أخرى تصوير الوضع في قبرص باعتباره مشكلة ''غزو'' و''احتلال'' من جانب تركيا. ونظرة سريعة على تاريخ قبرص كافية لكشف أن مسألة قبرص لم تنشأ نتيجة للتدخل التركي عام ١٩٧٤، كما يدعي الجانب القبرصي اليوناني، بل أنها نشأت عام ١٩٦٣، عندما عمد الجناح اليوناني في جمهورية قبرص ذات القوميتين إلى اغتصاب سلطة الحكم بقوة السلاح وطرد القبارصة الأتراك من كل أجهزة الدولة. وكان القبارصة اليونانيون يهدفون إلى القضاء على القبارصة الأتراك، الذين كانوا يعتبرونهم عقبة في وجه توحيد قبرص مع اليونان. وتواكب الهجوم المسلح عام ١٩٦٣ مع حملة تطهير عرقي ضد القبارصة الأتراك. وفي تلك العملية، قام القبارصة اليونانيون بقتل وجرح مئات من القبارصة الأتراك، وهدموا ١٠٣ قرى قبرصية تركية في أنحاء الجزيرة، وحولوا ربع السكان القبارصة الأتراك إلى لاجئين. واستمرت أعمال العنف ضد القبارصة الأتراك لمدة أحد عشر عاما حتى عام ١٩٧٤.

وكما هو معروف تماما، فإن التدخل التركي عام ١٩٧٤ جاء في أعقاب انقلاب قامت به اليونان والمتواطئون معها، وجاء بهدف منع ضم اليونان لقبرص ولحماية القبارصة الأتراك من المذابح التي كانت تحدق بهم. ولم يكن تدخل تركيا يتفق فحسب مع حقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، بل أنه جاء في الوقت المناسب وكان أمرا لازما في ضوء خطورة الوضع في قبرص في ذلك الوقت.

وفي ضوء هذه الخلفية من القمع والاضطهاد، فإن ما يزعمه الممثل القبرصي اليوناني من أن الطائفتين عاشتا في ''سلام ووئام'' على أرض الجزيرة في الماضي لا يعدو أن يكون إنكارا للتاريخ وتهربا من تحمل مسؤولية الأخطاء التي خلقت مسألة قبرص في المقام الأول.

وأشار الممثل القبرصي اليوناني أيضا إلى مسألة الطلب الانفرادي الذي قدمته الإدارة القبرصية اليونانية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأود أن أؤكد أن استمرار الإدارة القبرصية اليونانية في السعي من جانب واحد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو عمل يخالف أحكام

معاهدتي الضمان والتحالف، اللتين تنظمان ''حالة الأمور'' الناشئة عن اتفاقات قبرص لعام ١٩٦٠. و ''حالة الأمور'' الناشئة عن اتفاقات قبرص لعام ١٩٦٠ هي حالة شراكة الطائفتين في تأسيس الدولة على قدم المساواة. وبالإضافة إلى التوازن الداخلي بين الطائفتين في قبرص، أنشأت المعاهدتان توازنا خارجيا بين البلدين الأصليين، تركيا واليونان، وبموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، أصبحت تركيا واليونان والمملكة المتحدة أطرافا ضامنة لـ ''حالة الأمور'' القائمة منذ عام ١٩٦٠ في قبرص.

ولم يخف الجانب القبرصي اليوناني مطلقا أن سعيه إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي يرجع إلى أسباب سياسية وليست اقتصادية أو خلافه، وذلك لكي يميع هاتين المعاهدتين ويبطل الضمان الأمني الذي تلتزم به تركيا تجاه القبارصة الأتراك. ومنذ البداية والجانب القبرصي التركي يعارض الطلب الانفرادي الذي قدمه الجانب القبرصي اليوناني، ويرى بشدة أنه لا يمكن الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي إلا بعد التوصل إلى تسوية سياسية بين الجانبين. كما أنه لا بد من الحفاظ تماما على التوازن الذي أنشأته معاهدتا ١٩٦٠ بين تركيا واليونان.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ''الفتوى الإضافية'' المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي أعدها البروفيسور م. هـ. مندلسون، مستشار الملكة، وهو قانوني دولي بارز، بناء على طلب حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، والتي عممت كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة (A/56/451-S/2001/953، الضميمة). وتبين هذه الفتوى القانونية أن الطلب الانفرادي المقدم إلى الاتحاد الأوروبي من الإدارة القبرصية اليونانية، التي تدعي أنها تمثل ''جمهورية قبرص''، يُعد خرقا لمعاهدة الضمان طالما لم توافق عليه جميع الأطراف في المعاهدة (ألا وهي تركيا واليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية).

وأود أن أؤكد من جديد أن عملية الطلب الانفرادي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي شرع فيها القبارصة اليونانيون و''الضوء الأخضر'' الذي أعطاه الاتحاد الأوروبي إلى القبارصة اليونانيون في هذا الصدد قد أضر بالفعل ضررا بالغا بالسعي وراء تسوية تفاوضية في قبرص. فسعي الجانب القبرصي اليوناني من جانب واحد إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي سيدمر كل احتمالات التسوية، وسيمثل تهديدا مباشرا للسلام والاستقرار في الجزيرة وفي المنطقة بأسرها. ولذلك، يتحتم على كل الأطراف المعنية أن تقف بقوة ضد ذلك الاحتمال. ومن الأهمية القصوى في هذا المنعطف أن يوجه الاتحاد الأوروبي الرسائل الصحيحة إلى الجانب القبرصي اليوناني.

وختاما، أود أن أنبه كافة الأطراف المعنية إلى ضرورة تبني نهج جديد إزاء القضية القبرصية من أجل تيسير عملية المصالحة بين الدولتين في قبرص. وذلك من شأنه أيضا أن يدفع الجانب القبرصي اليوناني إلى الكف عن الادعاء بأنه يمثل الجزيرة بأكملها، وأن يمتنع عن استغلال المحافل الدولية ضد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وضد تركيا. وعندئذ فقط سيتسنى اتخاذ الخطوات الأولى الضرورية التي تتمشى مع روح المناخ السياسي الراهن.

وأكون ممتنا إذا عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أيتوغ بلومر
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص